

## مقدمة

### 1 المجال المواضيعي

تعزيز الاستناد إلى الحقائق والبيانات في الخطاب والسياسة العامة والتخطيط في مجال الهجرة

### 2 المجال المواضيعي

حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وسلامتهم ورفاههم، بما في ذلك عن طريق معالجة العوامل المسببة للهجرة والتخفيف من حدة حالات الهاشاشة في سياقها

### 3 المجال المواضيعي

معالجة الهجرة غير النظامية بسبل منها إدارة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

### 4 المجال المواضيعي

تيسير الهجرة النظامية والعمل اللائق وإبراز الآثار الإيجابية للتنقل البشري على التنمية

### 5 المجال المواضيعي

تحسين الاندماج الاجتماعي ودمج المهاجرين

تتطلب إدارة الهجرة الدولية لصالح الجميع، تعاون جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات. وإدراكاً لهذه الحقيقة، دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إنشاء صندوق لدعم الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي). وبعد هذا النداء، أنشأت منظومة الأمم المتحدة الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للهجرة (الصندوق الاستثماري)، وهو الآلية للتمويل المشترك الوحيدة في مجال الهجرة.

تم إنشاء الصندوق الاستثماري في تموز/يوليو ٢٠١٩، وقام بتمويل أربعة وعشرين برنامجاً، وهناك العديد من البرامج الأخرى التي لا زالت على قيد الإعداد. وقد أنشئ الصندوق، المفتوح لجميع الدول، على أسس الخطوط التوجيهية للاتفاق العالمي، ورؤية هذا الإطار الشاملة الجامعة، وضرورة تحقيق التبرني والمسؤولية على المستوى الجماعي والوطني، وكذلك تحسين اتساق منظومة الأمم المتحدة. يتميز الصندوق الاستثماري لا سيما فيما يتعلق بالبعد القوي لحقوق الإنسان و بهيكل حوكمته الكامل التمثيل (اللجنة التوجيهية). يلتزم الصندوق الاستثماري كذلك بأعلى المعايير الأخلاقية والشفافية الكاملة.

بتجميع أهداف الاتفاق العالمي البالغ عددها ٢٣ هدفاً ضمن خمسة مجالات مواضيعية، يسمح الصندوق الاستثماري كذلك للمانحين بتقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق العالمي بالطريقة الأكثر توازناً. في الفترة المقبلة، من الوقت الراهن وحتى الاستعراض العالمي الثاني للاتفاق في عام ٢٠٢٦ (منتدى استعراض الهجرة الدولية (المنتدى))، سيتم بذل كل الجهود لإبراز الآثار الإيجابية للصندوق الاستثماري على حياة ورفاهية المهاجرين ومجتمعاتهم، وبشأن الحاجة الماسة إلى التعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية.

## الحوكمة

تدير الصندوق الاستثماري لجنة توجيهية متعددة الشركاء يرأسها المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة ("المنظمة") كمنسق لشبكة الأمم المتحدة للهجرة ("الشبكة").

## الشمولية

يلتزم الصندوق الاستثماري في تصميمه بتمثيل شامل وواسع النطاق على جميع المستويات، بما في ذلك في إدارته. تتألف اللجنة التوجيهية من ١٢ عضواً: ثلاثة أعضاء من الشبكة؛ ثلاثة مانحين؛ ثلاثة بلدان منشأ وعبور ووجهة؛ وثلاثة من أصحاب المصلحة. يخدم كل منها لمدة ثلاث سنوات مع أربعة أعضاء بالتناوب كل عام. بالإضافة إلى ذلك، يعقد الصندوق الاستثماري منتدى استشارياً سنوياً، بغرض تقديم معلومات محدثة عن حالة الصندوق الاستثماري وفتح المجال لأعضاء الشبكة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لمناقشة عمليات الصندوق الحالية والتوجهات المستقبلية.

## الخبرة

تدعم اللجنة التوجيهية وحدة إدارة الصندوق الاستثماري، ضمن أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في مقر المنظمة الدولية للهجرة. تم إسناد دور الوكيل الإداري ("الوصي") إلى مكتب الصندوق الاستثماري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مركز خبرة تابع للأمم المتحدة بشأن آلية التمويل المجمعة.

## الشفافية

يلتزم الصندوق الاستثماري بضمان أقصى قدر من الشفافية في عملياته. يتم الإعلان عن جميع قرارات اللجنة التوجيهية، ووثائق وتقارير البرنامج المشترك، إضافة إلى الوثائق الرئيسية الأخرى. توفر بوابة مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء بيانات مالية آنية، بما في ذلك المساهمات والنفقات الناتجة مباشرة عن نظامها المحاسبي. جميع الوثائق متاحة أيضاً على موقع الشبكة.



البرامج المشتركة قيد الإعداد  
البرامج المشتركة الممولة

ملاحظة: هذه الخرائط هي لأغراض توضيحية فقط. وليس في الحدود و الأسماء المبيّنة والتسميات المستخدمة علي هذه الخرائط ما يتضمن تأييداً أو قبولاً رسمياً من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

يتماشى الصندوق الاستثماري تمامًا مع الخطوط التوجيهية العشرة الخاصة بالاتفاق العالمي. تنعكس هذه الخطوط التوجيهية في جميع مجالات العمل، من البرمجة المشتركة إلى إطار نتائج الصندوق. كما أنها تشكل المعايير الأساسية لتقييم واختيار ورصد وتقييم البرامج المشتركة.

يتبنى الصندوق الاستثماري نهجًا يركز على الناس، وضم الحكومة بأكملها، والمجتمع بأسره في كل ما ينفذه. وتعمل البرامج المشتركة بشكل هادف مع أكثر من مؤسسة حكومية واحدة و/أو (مؤسسة محلية، وكذلك مع مجموعات واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والمهاجرين و/أو المجتمعات المتضررة من الهجرة.

كما يضمن الصندوق الاستثماري الموازنة البرمجة مع الحفاظ على حقوق الإنسان، والمراعية للمنظور الجنساني، و الاعتبارات الخاصة بالأطفال، ويستخدم مؤشرات لتقييم ورصد جميع البرامج المشتركة. اعتمد الصندوق مؤشرات مبتكرة لحقوق الإنسان، هي الأولى من نوعها بين صناديق الأمم المتحدة المجمعّة، لضمان توافق البرامج المشتركة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئه.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع مؤشرات بشأن مراعاة قضايا الأطفال، مما يتطلب من الشركاء النظر في الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة للبرامج المشتركة بشأن قضايا الطفل، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، وكانت تركز بشكل خاص على قضايا الأطفال أم لا.

تماشيًا مع مبادئ المجتمع بأسره والمتمحورة حول الناس، اعتمد الصندوق الاستثماري مذكرة إرشادية للبرامج المشتركة للعمل بشكل هادف مع المجتمع المدني والمهاجرين والمجتمعات، في جميع جوانب البرمجة: التصميم، والتنفيذ، والإدارة، والتقييم.

## الاتفاق في الأمم المتحدة

يساهم الصندوق الاستثماري، في نهجه العام ومن خلال عملياته، في تعزيز منظومة الأمم المتحدة في مجال الهجرة. مطالب البرامج المشتركة للأمم المتحدة المرتكزة على العمل الجماعي وتماسك الأمم المتحدة، وتدعم قيادة المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة. يجب تقديم جميع مقترحات البرامج المشتركة من قبل المنسق المقيم للأمم المتحدة. يتم تشجيع التنسيق والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة الوطنية (أو الشبكات الوطنية للأمم المتحدة المعنية بالهجرة، إن وجدت) بقوة في جميع مراحل التطوير والتنفيذ. كما هو الحال بالنسبة للاتفاق العالمي، فإن الصندوق الاستثماري متجدد أيضًا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويستند إلى الاعتراف بأن الهجرة هي واقع متعدد الأبعاد، يساهم في التنمية المستدامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، تمامًا كما تساهم التنمية المستدامة في تحقيق إدارة الهجرة الفعالة والقائمة على المبادئ. للتأهل للحصول على التمويل، يتم تقييم جميع البرامج المشتركة المتوقع مساهماتها حسب تأييدها لهذا الجدول الأعمال المشترك.

يستجيب إنشاء الصندوق الاستثماري أيضًا للدعوة إلى زيادة استخدام آليات التمويل المشترك بين الوكالات التي أنشأتها الدول الأعضاء بإبرام اتفاق التمويل، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة.

## كيفية المساهمة

يجوز لكل من الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات والمؤسسات، والأفراد المساهمة في الصندوق الاستثماري.

ويتعين على جميع المساهمين توقيع اتفاق مساهمة مع مكتب الصندوق الاستثماري، الوكيل الإداري للصندوق (الوصي).

تم وضع اتفاق المساهمة المستخدمة للصندوق ("الترتيب الإداري المعياري") من قبل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالتشاور مع الدول الأعضاء وهي مستخدمة فعليًا في العديد من صناديق الأمم المتحدة الأخرى المجمعّة.

وتُشجّع الجهات المانحة بقوة على تقديم مساهمات غير مخصصة بحيث يمكن برمجة جميع الموارد بشكل جماعي واستراتيجي من قبل اللجنة التوجيهية، بالتابع نهج شامل جامع، لكنه يسمح بتخصيص على مستوى الخمس مجالات مواضيعية.



## الجهات المانحة اعتبارًا

من شهر كانون آب/أغسطس ٢٠٢٤ (دولار أمريكي)

\$ 19,079,912	ألمانيا
\$ 10,000,000	الولايات المتحدة
\$ 7,088,103	الدانمرك
\$ 6,370,980	المملكة المتحدة
\$ 3,849,701	فرنسا
\$ 3,781,000	هولندا
\$ 3,777,792	النرويج
\$ 1,082,303	إسبانيا
\$ 938,109	السويد
\$ 710,203	البرتغال
\$ 500,000	المكسيك
\$ 177,602	الفلبين
\$ 100,000	اللجنة الميثودية المتحدة المعنية بالإغاثة
\$ 73,121	شركة Robert Bosch Stifftun GmbH
\$ 50,079	أيرلندا
\$ 39,730	قبرص
\$ 27,307	لوكسمبرغ
\$ 20,000	تاييلند
\$ 20,000	تركيا
\$ 12,000	بنغلاديش
\$ 10,000	المغرب
\$ 0,000	أذربيجان